الحذف عند ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) في كتابه مغني اللبيب

بحث تنفيذي في آي القرآن الكريم

د. فلاح حسن
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ، وبعد :

فقد يعد موضوع الحذف قديماً أو مكرراً ، لكثرة من كتب فيه ، بيد أني أحسبه ذا سعة لأن يكتب فيه كتابة تقع في باب النقد والتوجيه والتذوق وتنأى عن الرتابة والتكرار وبخاصة بعد أن عني الباحثون قديماً وحديثاً بتأصيله وجمعه من الموروث ، فضلاً عن أني إخال البحث فيه على وفق المنهج المذكور ينتمي إلى مسيرة التخفيف من المعيارية إذ مازال النحو العربي يعاني مما اعتراه منها ، ولا يفوتنا التنبيه على أنها ذات وجهين، أحدهما مشرق ومعتدل وقوامه الاستقراء والرصد الأمين ويهدف إلى حفظ لغة القرآن وجمع أبناء اللغة على لسانٍ قرآنيٍّ واحد ، والآخر تبدو فيه المعيارية عسيرة على الفهم والتعلم : بما تكلّفته من أحكام قسرية بعيدة عن غايات الكلام ، ولا تخفى هيمنة الأخيرة على النحو العربي .

ولمّا كانت جذور الحذف ينبت كثير منها في الوجه الثاني ، فيعد البحث فيه على وفق منهجٍ نقدي وتحليلي لا يغادر الذائقة ، عملاً رصيناً على جادة تشذيب النحو العربي وجعله سليماً معافى .

إن الحذف جزء من كتاب (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**) لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ) ، الذي هو كتاب موسوم بالمعيارية وتغلب عليه الصبغة التعليمية ، غير أنه ذو صلة بفهم القرآن الكريم ، والكشف عن أسراره ؛ لكثرة الشواهد القرآنية فيه ، حتى

ليخيل إلى القارئ أن مؤلِّفه يدرس الحذف في القرآن دراسة تتوخى الوصول إلى معاني التنزيل العزيز ، وللاعتقاد بأن الوصول إلى المعنى يتحقق بالاعتماد على القرائن وعلى معرفة العلاقات التي تشدها والوقوف على نسيجها . عنيت هذه الدراسة بالوصول إلى الأواصر التي تربط الحذف – بوصفه قرينة – بالبنية العميقة للتركيب سواء أكانت سياقاته طويلة أم قصيرة ، فضلاً عن علاقته بالعرف اللغوي لدى أبناء الجماعة اللغوية .

فهذا البحث نحوي وتنفيذي ويُعنى بمناقشة المسائل النحوية في باب الحذف على قدر المستطاع ، فضلاً عن العناية بأثر القول بالحذف في الوقوف على معاني التنزيل العزيز ، وقد بدأ ابن هشام الموضوع ببيان الشروط الثمانية للحذف . ثم بيَّن مكان المقدَّر ، ومقدار المقدَّر ، ثم تحدث عن كيفية التقدير وضرورة أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ، ثم تحدث عن أماكن من الحذف – هي ميدان هذا البحث – يتمرن بها الطالب وقد بدأ ابن هشام تلك الأماكن بالمفردات كالمفعول . والصفة والموصوف ، والحال ، والتمييز ، ثم ذهب إلى حذف الأدوات فحذف الجملة ، جملة القسم ، والشرط وجوابه ، إلى أن وصل إلى حذف الكلام وحذف أكثر من جملة ، ولأنَّ شروط الحذف وبيان المقدَّر ومقداره ومكانه وكيفية التقدير قد تركَّز الاهتمام فيها على التقعيد . فقد ساغ استثناؤها في هذه الدراسة وكذلك حذف الأدوات ؛ لأن كتاب مغني اللبيب غني بدراسة الحرف والأداة ، وكان حذفُ المفردات محطَّ رحال البحث ، إذ وجدته ذا سعة للرأي والترجيح والدقة . بيد أن بعض أماكن الحذف كحذف الحال والتمييز ليست كذلك ، لذا استثنيت أيضاً ، فضلاً عن الموضوعات التي لم أجد فيها ما يستحق الدراسة .

وجعلت البحث في مقدمة وعنوانات تسلسلت على وفق تسلسلها في كتاب مغني اللبيب ، ثم ختمت البحث بخاتمة تليها قائمة للهوامش فقائمة للمصادر والمراجع ، وقد خرَّجت الآيات حتى التي في النصوص ، ووثقت الشواهد الشعرية ، أمَّا التي لم أقف عليها أو لم أجد دواوين أصحابها فللقارئ الرجوع إلى مصادرها من كتب النحو .

وآخراً نحمد الله تعالى ونسأله القبول والتسديد

العدد الثاني/٢٠٠٦

الحذف في اللغة

جاء في لسان العرب : (حَذَفَ الشئ يحذفه حذفاً: قَطَعَهُ من طرفه ... والحذافة ما حذف من شئ فطرح... وتحذيف الشعر : تطريره وتسويته ، وإذا أخذت من نواحيه ما تسوّيه به فقد حذفته ، وأُذُن حذفاء كأنها حذِفت ، أي : قُطِعت ، والحذفة : القطعة من الثوب ، وقد احتذفه ، وحذف رأسه ، وفي الصحاح ، حذف رأسه بالسيف حذفاً : ضربه فقطع منه قطعة ، والحذف : الرمي عن جانب والضرب عن جانب ... وحذفني بجائزة : وصلني ... وحذْفُ الشيء : إسقاطه).(١)

وجاء في القاموس: (حذفه يحذفه : أسقطه ، ومن شعره : أخذه ، وبالعصا : رماه بها ، وفي مشيته : حرّك جنبه وعجزه أو تدانى خطوه ، وفلاناً بجائزة : وصله بها).(٢)

الحذف في الاصطلاح :

لم يغادر المعنى الاصطلاحيُ للحذف معناه اللغويَ ، فقد جاء في دائرة معارف القرن العشرين : (الحذف ، القطع ...ولها معانٍ أُخر :

١ــ تطلق على إسقاط حرف العلة ، مثل : يَهَبُ مِن وَهَبَ .
٢ــ ويراد بها أيضاً حذْف جزء من الجملة ، مثل الفاعل والمفعول ، أو فعل الشرط جوابه.
٣ــ ويراد بها في العروض حذْف السبب الخفيف ، فنقول : فاعل ، بدلاً من فاعلاتن وهكذا). (٣)

إن معنى القطع والإسقاط متوافر في المجالين ، اللغوي والاصطلاحي ، ويخيل إلي أن معنى الضرب والرمي موجود في الاصطلاح أيضاً ؛ لأن الرمي أو الضرب يخلِّف أثراً في الغالب ، بل قد يتسبب في إسقاط شيء من المرمي أو المضروب ، والمعنى الاصطلاحي يشف عن هذا لأننا عندما نحذف شيئاً من الكلمة أو الجملة ، إنما نسقط شيئاً يترك وراءه فراغاً يدل عليه دليل من اللفظ أو المقام .

حذف المضاف والمضاف إليه:

اعتمد ابن هشام على التأويل في هذه المسألة وجاء بشواهد قرآنية منها قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر/٢٢] و﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم ﴾ [النحل/ ٢٦] ، وذهب إلى أن المحذوف هو (أمْر) وعلل ذلك بقوله : (لاستحالة الحقيقي) (٤) ، وهذا معناه أن القرآن آخذ بأسباب المجاز ، فإسناد فعل المجئ إلى الله تعالى إسناداً مباشراً ، إنْ هو إلا مجاز غايته التعظيم والاهتمام والتهويل ، وقد يؤدي تقديرُ مضافٍ محذوف إلى أن يُنتزع من النص محتواه البياني ؛ لأن إسناد الفعل إلى (أمْر) يخلو من المجاز .

وقول ابن هشام بمضاف محذوف بدعوى استحالة الحقيقي ، ربما يعد مرجوحاً ؛ لأن استحالة الحقيقي سبب كافٍ لحمل المجيء على المجاز ، ولا نحتاج معه إلى تقدير مضاف محذوف ، فضلاً عن كونه يكفي أن يكون سبباً مستقلاً للبحث عن الغايات البيانية العميقة في كلام الله تعالى.

قال سيبويه(ت١٨٠هـ) :(وتقول إذا نظرت في الكتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى هذا اسم عمرو ، وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا ، إلاَّ أن هذا يجوز على سعة الكلام كما تقول : جاءت القرية) (٥) ، فالحذف عند سيبويه في هذا المقام مجاز ، ولمَّا كان الأمر مجازاً والمتكلم قد أخذ طريق المجاز ، فلا مسوغ للقول بالحذف واللجوء إلى التقدير ؛ لأن قولنا بمضاف محذوف هو طرح للمجاز ، على الرغم من أنه عنصر رئيس في السياق وتكوّن البنية ، وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله : (وإنما المعنى هذا) أي : ما يفهمه المتلقي ، وقد بني الكلام بناءً خالياً من الحذف على وفق نظام الرتبة والإعراب والتتابع الخطي للجملة ، فثمة فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر .

ويبدو أن ابن هشام قد جعل المعاني محذوفات في الشواهد الأُخرى ، كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة/ ٣] ، فالمحذوف عنده مضاف تقديره (أكْل) واحسب هذا يدخل في باب حذف الفاعل ونائبه ، وأغلب الظن أن ما رآه ابن هشام محذوفاً إنْ هو إلاَّ معنى الميتة ؛ لأن المدلول عليه (أكْل) يفهم من النص كاملاً ، وقد تضافرت

القرائن على أن المراد هو الأكل ، ومناسبة النص كاشفة عن وجوه الحليَّة والحرمة في المأكول وفي النباحة ؛ لذلك أخرج الله تعالى في آخرة النص ما كان ميتاً موتاً شرعياً مستنداً إلى التذكية، إذ قال تعالى : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة/ ٣] ، فالميتة محرمة مطلقاً ، ومحرم الانتفاع بها مطلقاً إلاَّ ما خرج بدليل كالتذكية ، ولنا أن نستدل على أن الأمر لا يعدو التأويل عند ابن هشام وأنه بعيد عن الحذف ، بذكر الآية للحم الخنزير ، إذ بيَّنت حرمته ، فلو كان المحذوف كلمة (أكْل) لكان المعنى أن لحم الخنزير هو المحرم فحسب بوصفه مأكولاً ، أمَّا وجوه الانتفاع الأخرى فمباحة ، وهذا لا وجود له في شرع الإسلام ، إذ يعد الخنزير عيناً نجسة ويحرم الانتفاع بها مطلقاً ، فاحسب معنى الأكل متوافراً في لفظ الميتة .

وقال ابن هشام بحذف المضاف في قوله تعالى : ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة / ٣٠] ، في قوله : (أي : يضاهي قولهم قول الذين كفروا) (٦) ، وربما كان القول بعدم مضاف محذوف لا يخلو من قوة ؛ لأن ابن هشام قد استبدل فاعلاً بفاعل ، إذ اسند الفعل (يضاهي) اسناداً مباشراً إلى القول بعد أن كان مسنداً إلى واو الجماعة إسناداً مباشراً ، أي : إلى القائلين ، فالمضاهاة ــ هنا ــ تعني الاقتداء ، وهذا مستفاد من عموم السياق ، ولعله أكثر انسجاماً مع الإنكار ومع نسبتهم إلى الكفر مع وصفهم بأنهم تبع للكافرين.

حذف الصلة والموصول :

يرى ابن هشام جواز حذف الصلة على قلَّة لدلالة صلة أُخرى ، مستشهداً بقول الشاعر:

وَعندَ الذي واللاتِ عُدْنَكَ إحْنَةٌ عليكَ فلا يَغْرُرْكَ كَيدُ العَوائدِ

وقال معقباً : (أي الذي عادك ، دلالة غيرها ، كقوله:

نحنُ الأُولَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وجِّههمْ إلينَا

أي نحن الأُولى عرفوا بالشجاعة ، وقال :

بعدَ اللتيَّا واللتيَّا والتي إذا عَلَتْها أنفسٌ تَرَدَّتِ

فقيل : يقدر مع (اللتيا) فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة ، وقيل : يقدر (اللتيا دقَّت) و (اللتيَّا دقَّت) ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك ، وصلة الثالثة ، الجملة الشرطية ، وقيل : يقدر مع (اللتيا) فيهما عظمت ، لا دقت ، وانه تصغير تعظيم ، كقوله :

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخُلُ بينَهم دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ منها الأناملُ) [٧]

يظهر واضحاً أن المحذوفات (عادك ، وعرفوا ، ودقَّت ، وجملة الشرط – إذا علتها أنفس – وعظمت) ، وجميعها جمل فعلية ، ونجد ضرورةَ وجود صلة للموصول مهيمنةً على الأساليب في النصوص ، وقد استحوذت هذه القاعدة على ابن هشام ، فالعطف في (وعند الذي واللات عدنك) يفيد المشاركة في الفعل ، والمغايرة في الجنس ، فلا مسوغ لتقدير فعل محذوف يكون صلة (الذي) وربما كان القول بذلك الفعل تدبيراً قسرياً ، والأقرب أن الجمل والسياقات تربطها علاقات ، وكل كلمة أو تركيب إنما يدخل السياقَ بوصفه جزءً من النسيج العام ، فالإحنة التي هي مخبر عنه ، واحدةٌ عند (الذي) وعند (اللات) وتقدير فعلٍ محذوف يقع صلةً ، يعني اختلاف (الإحنة) في الاثنين (الذي و اللات) وهي في الحقيقة واحدة ، ويبدو أن سيبويه كان قد رأى ذلك أيضاً إذ قال : (ومثل قولهم : ليس غَيْرُ ، هذا الذي أَمْسِ ، يريد : الذي فعل أَمْسِ ، وقوله ، وهو العجاج : بعد اللتيا واللتيا والتي) . [٨]

فالأسماء الموصولة تشترك جميعها بفعلٍ واحد أو صلةٍ واحدة ، كما في (فعل أمس) وهو شاهد أدى فيه الظرفُ مهمةَ الدلالة على المحذوف ؛ لأن لكل فعل ظرفاً ، فربما اقتضى كتمانُ الفعل الإشارةَ إليه بالظرف ، وقد وجه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) مثل هذا الحذف بقوله : (وقد جاءت التي في قولهم : بعد اللتيا والتي ، محذوفة الصلة بأسرها، والمعنى بعد الخطة التي من فضاعة شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه)[٩] ، وهذا الرأي أقرب إلى القبول والاستحسان مما ذهب إليه ابن هشام من أن الحذف وقع لدلالة صلةٍ أُخرى عليه؛ لأن هذا القول يجعل الحذف مُسبَّباً عن عوامل لفظية هي الصلات الموجودة ، ووجود الألفاظ مسلَّم به لأمن اللبس ، فضلاً عن أن شبكة العلاقات بين الألفاظ متوافرة؛ لأن الأسباب المعنوية والحقيقية إذا طُلِبَت حصلَ الحذف ، وما الأدلة اللفظية إلاّ وسائل لتعيين المحذوف ، وبعد معرفته ينبغي الانتقال

إلى مهمة البحث عن أسرار الحذف ، وقال ابن هشام في حذف الموصول الاسمي : (ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجتهم: ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت / ٤٦] ، وقول حسان:

أَمَنْ يَهجُو رَسُولَ اللهِ منكمْ ويمدحُهُ وينصُرُهُ سَوَاءُ ؟

وقول آخر :

مَا الذي دَأبُهُ احتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وهَوَاهُ أطَاعَ يستوِيَانِ

أيِ : والذي أنزل ، ومن يمدحه ، والذي أطاع هواه) (٢٠) .

إن الذي يهمني أكثر من غيره النصُّ القرآني ، وأثرُ القول بالحذف في معناه ، إذ تقدير اسمِ موصول محذوف لازمه أن يكون تقدير الآية : (وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا والذي أُنزل إليكم) ، وهذا يعني وجوب الإيمان بشيئين مختلفين ، وعند ترك القول بموصول محذوف والاعتناء بالعطف فحسب ، يكون المعنى وجوب الإيمان بالقرآن الكريم بوصفه منزلاً إلينا وإليهم وإلى الناس جميعاً ، وقد يرد سؤال عن سبب تكرار الفعل (أنزل) على الرغم من أن المطلوب هو الإيمان بالقرآن ؟ أي بتعبير آخر ، سيكون السياق مستقيماً عندما يكون : قولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وإليكم ؟ والجواب : إن السياق المفترض ــ من ابن هشام ــ ينظر بعين التبعيض إلى الكتب المنزلة ، إذ جعل واحداً خاصاً بنا وآخر خاصاً بهم ، وهذا يؤدي إلى سقوط حجتنا عليهم ؛ لأننا حين ذاك ندعوهم إلى الإيمان بما يخصنا من دونهم ، ومن جهة أُخرى فإن تكرار الفعل يتضمن دلالة على الأسلوب الحكيم للدعوة وتأليف قلوب أهل الكتاب ، إذ هي دعوة محمولة على القول باشتراكنا وإياهم في المنزل والتنزيل ، فضلاً عن أن التكرار حقَّقَ مدخلاً لطيفاً للحوار مع أهل الكتاب ، لذا يسوغ الحذف في البيتين أكثر من الآية الشريفة ؛ لأن البيتين يرتكزان على المغايرة .

حذف الصفة والموصوف :

ذهب ابن هشام إلى جواز حذف الصفة ، وقد اعتمد الدليلَ النقلي المتمثل بالآي المبارك ، فضلاً عن القراءات ، والدليلَ العقلي المتمثل بالتذوق والمنطق الذي ينتهي إلى نتائج تنسجم مع المعتقد ومعنى السياق.

ومن الآيات التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف/٧٩] ، ورأى المحذوف صفة تقديرها (صالحة) ، والدليل لديه أن كلمة (صالحة) قد وردت في واحدة من القراءات فضلاً عن دليل آخر هو أن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة إذ (لا فائدة فيه حينئذ)⁽¹¹⁾ ــ في تعبيره ــ وذهب إلى أن عدم تقدير صفة محذوفة يجعل لفظ العموم (كل) غير مقيد أو مخصص ، وأغلب الظن أن تحديد الصفة بأنها كلمة (صالحة) إنما هو احتمال ، إذ ليس أمامنا إلاّ صفتان (صالحة ، ومعيبة) فالاحتمال الأول أن يأخذ الملك كل سفينة معيبة ، والاحتمال الآخر الذي هو أقوى وأولى ، أن يأخذ كل صالحة ، وهذا دليل منطقي ، والذي أعتقِدُه أن الدليل على أن المحذوف (صالحة) هو قوله تعالى : ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾ [الكهف/ ٧١] ، وقوله تعالى:﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف/٧٩] ، فقوله تعالى : (خَرَقَهَا، وَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا) هي الأدلة على أن المحذوف هو الصفة (صالحة) ، وأقواها قوله : (أَنْ أَعِيبَهَا) وهذا ما أكَّده الطباطبائي (ت ١٤٠٢ هـ) بقوله : (وقوله : أَنْ أَعِيبَهَا ، أي: أجعلها معيبة ، وهذه قرينة على أن المراد بكل سفينة ، كلُّ سفينة غير معيبة)⁽¹²⁾ .

ومن المفيد الإشارة إلى أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ذهب إلى حذف الصفة عند دلالة الحال عليها في قوله : (وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل ، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لمَا دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته)⁽¹³⁾ ، وقد رجعت إلى الكتاب فوجدت سيبويه يقول : (وتقول: سير عليه ليل طويل،

وسير عليه نهار طويل ، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت، إلا أن الصفة تبيِّن بها معنى الرفع وتوضحه) (١٤) .

يبدو أن سيبويه يروم بيان الفرق بين الرفع والنصب ؛ لأن النصب يراد به بيان الظرف الزماني للحدث ، والرفعَ يراد به الوصف ؛ لأن الصفة بعد الرفع توكيدٌ للمعنى المطلوب الذي هو وصف السير بالطول ، أي : وصف الحدث ، فضلاً عمّا في ذلك من دلالات تنسجم مع المقام ، كالإشارة إلى المشقّة ، وهذا يدخل في باب دلالة الحركة الإعرابية على المعنى (١٥) .

فقد أخذ ابن جني الرواية من سيبويه ثم فسرها مستقلاً ، وجاء تفسيره في بيان مسوغات الحذف المعبَّر عنها بدلالة الحال ودلالة النبر ، ولنا أن نتخيل العربي عندما يريد ذلك المعنى ، إذ يمدُّ صوت الياء من كلمة (طويل) ويرفع حاجبيه ويحرك يده في إشارة إلى البعد ، ويقودنا هذا الفهم إلى أنْ نفسر دلالة الحال عند ابن جني بتضافر القرائن ، ولا يفوتنا التنبيه على أن القرائن ــ فيما حكاه سيبويه ــ هي الحركة والنبر؛ لأن العلامة الإعرابية وحدها ربما لا تحدد المعنى ، فلا قيمة لها من دون تضافر القرائن، ويصدق هذا القول على كل قرينة أُخرى منفردة ، سواء أكانت معنوية أم لفظية (١٦) .

فأغلب الظن أن الصفة ــ فيما حكاه سيبويه ــ منويَّة وليست محذوفة على وفق مفهوم الحذف ؛ لأن كلمة (طويل) لا تعطي إضاءة دلالية مثل التي تعطيها كلمة(ليل) منفردة ومصحوبة بالنبر الذي وصفه ابن جني بالتطويح والتطريح والتعظيم ، ولا تدعو إلى المشاركة والتخييل مثلما تدعو إليه كلمة (طويل) منفردة ، وهذا يشبه ما تختزنه كلمة (بحر) عندما نصف بها رجلاً سخياً .

فليس راجحاً أن نجعل تلك الدلالات محذوفة ، وإنما تدرك الدلالة في اللفظة ويحسُّها الوجدان .

استشهد ابن هشام على حذف الموصوف بقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ [الصافات/ ٤٨] ، وقال : (أي حور قاصرات) (١٧) ، وقال في حذف الموصوف أيضاً : (واختلف في المقدَّر مع الجملة في نحو : منا ظعن ومنا أقام ، فأصحابنا يقدِّرون موصوفاً، أي :

فريق ، والكوفيون يقدِّرون موصولاً ، أي: الذي ، أو مَنْ ، وما قدَّرناه أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما)[١٨]،

وأحسب أن احتجاج ابن هشام على الكوفيين بقوة اتصال الموصول بصلته الذي يجعل من حذف الموصول مستبعداً إذا ما قيس إلى حذف الموصوف ، يرد من جهتين:

إحداهما: إن الحذف لا ينفي أو يقلل شدة التلازم بين المتلازمين ، وليس أدل على ذلك من حذف الفاعل والفعل والمضاف والمضاف إليه وغير ذلك ، على الرغم من التلازم الشديد بينهما وإنما يسوغ الحذف لوجود القرائن ، فضلاً عن أن الحذف لفظي وليس معنوياً لذا يبقى المعنى محتاجاً إلى تقديرِ محذوف و إلاّ بقي مسلوب الكمال، فضلاً عن أن الشِّدة والضعف نسبيان وتابعان لمقتضيات المعنى.

والأخرى : إن حاجة الموصول إلى صلته كحاجة الموصوف إلى صفته ، فما قدَّره ابن هشام وأصحابه في القول المذكور(منا ظعن ومنا أقام) هو كلمة (فريق) ، وما قدَّره الكوفيون هو كلمة (الذي) ، ولا أبعد إن قلت : إن كلمة (فريق) تساوي كلمة (الذي) ، ويمكن التعبير عن الفريق بالذي ؛ لأن كلمة (فريق) نكرة تحتاج إلى صفةٍ كاشفة تزيل الإبهام الذي يكتنفها ، وتخصصها من بين النكرات المحتمَلة ، وكذلك الاسم الموصول (الذي) فهو يحتاج أيضاً إلى صلة تكشف عن معناه ، والصلة ــ على وفق هذا ــ تساوي الصفة ، فكلٌ من الموصوف (فريق) والموصول (الذي) يحتاج إلى صفة ، وكلاهما يصلح لأن نصفه بالظعن أو الإقامة ؛ لأن جملة (ظعن) و(أقام) تجعلنا نحسُ ضرورة المحذوف ، بيد أنها تترك باب التقدير مفتوحاً ، فقد يكون تقديره(فريق) وقد يكون تقديره(جمع) أو (مَنْ) أو(الذي) ، وغير ذلك .

وذهب ابن جني إلى أن حذف الموصوف غير ملائم وعدَّه منافياً للبيان بسبب ما يجلبه من لبس في قوله : (وقد حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إمَّا للتخليص والتخصيص ، وإمَّا للمدح

والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان).(١٩)

يرى ابن جني حذف الموصوف جائزاً للضرورة التي خُصَّ بها الشعر ، ثم التمس العذر للقياس ، إذ تقتضي دواعي الصفة الإطناب والإسهاب ، وهما ممّا خُصَّ به النثر، وكأن الإيجاز والاختصار لا يقعان في النثر ، وفي ظني أن الإيجاز والإسهاب نسبيان ، وينبغي عدم إطلاق القول بهما إلاّ عن حذر وتدبر ، بل ربما احتاجت المسألة إلى تأمل ، وإنعام نظر ؛ لأن المعنى عندما يحتاج إلى الإسهاب فلا إسهاب حينذاك ، وكذلك الحال في الإيجاز ، وإنما ينتهي اللفظ عند تمام المعنى ، بيد أن القائلين بالإيجاز والإطناب قد اعتمدوا على المقياس الكمي ، والصواب أن الوزان هو المعنى .

ولم يبعد ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) عمّا ذهب إليه ابن جني فضلاً عن تأكيده شدة الآصرة بين الموصوف وصفته ، إذ قال: (إن الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما ، كان القياس ألاّ يحذف واحد منهما ؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه ، فالموصوف القياس يأبى حذفه لمَا ذكرناه ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ... إلاّ أنهم قد حذفوه لمّا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه) (٢٠) .

وذهب ابن يعيش إلى أن أكثر الحذف في الشعر للضرورة وكلمّا استبهم كان حذفه أبعد في القياس فمن ذلك قول أبي ذؤيب :

وعليهِما مَسْرُودَتانِ قَضاهُما   داودُ أو صنَعَ السوابِغَ تُبَّعُ

والمراد : درعان مسرودتان وكذلك السوابغ (٢١) .

إن قول ابن جني وابن يعيش وابن هشام يدل على أن القياس والأقيس يكون في أحيان قيداً ، ولعل القياس الخليق بالاتباع ما كان بيانا ؛ لأن القياسَ أنْ يشذّب السياق من الألفاظ التي باتت واضحة وضوحاً تنتفي معه الحاجة إلى ذكرها ، ويقتضي الوصول إلى المعنى أن يكون الحذف بِنْيَةً ، وهذا ما عبر عنه الدكتور شكري محمد عياد من أن (للحذف تأثيراً عميقاً في المعنى يتجاوز مبدأ توفير الطاقة ، فحذفُ ما شأنه الذكر يبرز المذكور إلى

جانب الاستغناء عن العلاقات النحوية العادية* التي تحتاج إلى إظهار ، وربما حسن تركها لفطنة المخاطب) (٢٢) .

ولا أخفي أن في النفس شيئاً من الحكم على حذف الموصوف بالضرورة وبأن القياس عدم الحذف ؛ لأنه لا يبعد أن يكون القياس جواز حذفه في الشعر والنثر عند أمن اللبس ووجود الدليل ، وهذه قاعدة مطردة وحاكمة ، وإذا حاولنا أن نظفر بالضرورة التي سوغت الحذف في البيت فقد لا ننجح ؛ لأن السوابغ والمسرودة هي الدروع وهذا أمر جليٌّ لكل من أمسك من العربية بطرف ، ولا بأس بالإشارة إلى أن ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) قد أجاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه عندما تكون خاصة بجنس الموصوف ، إذ قال : (إلا إذا كانت خاصة بجنس الموصوف نحو قولك : مررت بكاتب) (٢٣) .

وأغلب الظن أنه لا مسوِّغ للقول بموصوفٍ محذوف تقديره (رجل) ؛ لأن كلمة (رجل) مفهومة من كلمة (كاتب) التي تتضمن جملة من الدلالات منها الدلالة على المذكر، والدلالة على أنه عاقل ومتعلم وربما دلت على أنه من فئة عمرية معينة ، فضلاً عن دلالات يقتضيها المقام ، فكلمة (رجل) جزء مما دلت عليه كلمة (كاتب) ، أي : هي واحدة من دلالات السياق التي تتبادر إلى الذهن بمجرد سماعها ، فالذي قاله ابن عصفور ليس محذوفاً بل هو أثر طبيعي من آثار اسم الفاعل (كاتب) ، ونرجح هذا ؛ لأن العلاقات الدلالية في المستوى المنطوق لا تجري بها عادة الكلام ، وكثير مما عده النحاة محذوفاً حذفاً واجباً ، إنما اعتمدوا فيه على تقدير المعنى(٢٤).

حذف المعطوف والمعطوف عليه :

اعتمد ابن هشام في هذا المورد على البنية العامة للسياق وتحصيل المعنى العام من التركيب، ويظهر هذا واضحاً من رده على الزمخشري بشأن قوله تعالى: ﴿اضرِبْ بعصاكَ الحَجَرَ فانفَجَرَتْ﴾ [البقرة/ ٦٠] ، إذ قال : (أي : فضرب فانفجرت ... وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أي : فإن تضرب فقد انفجرت ، ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب) (٢٥) ، فابن هشام يرى الفاء عاطفة تفيد التتابع وعدم التراخي ، وهذا ينسجم مع المقام , فضلاً عن ذلك

فلعل الحمل على الأمر أبلغ من الحمل على الشرط ؛ لأن الوجهة الأمرية تشير إلى عناية الحق تعالى ببني إسرائيل إلى حدّ وجّه فيه الأمر إلى موسى ــ عليه السلام ــ وكون الفاء عاطفة يدل على وجود فعلٍ محذوف تقديره (فضرب) ولعل في وجود هذا الفعل ثم حذفه ــ للاختصار ــ دليلاً على سرعة امتثال موسى للأمر الإلهي.

حذف المبتدأ والخبر :

ذكر ابن هشام مواضع حذف المبتدأ والخبر بقوله : (يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فتحريرُ رقبةٍ﴾ [النساء/ ٩٢] ، ﴿فعدةٌ من أيامٍ أُخَر﴾ [البقرة / ١٨٤] . ﴿فما استيسرَ من الهدي﴾ [البقرة / ١٩٦] أي : فالواجب كذا ، فعليه كذا ، فعليكم كذا ، ويأتي في غيره ، نحو: ﴿فصبرٌ جميلٌ﴾ [يوسف / ١٨] أي : أمري أو أمثل ، ويدل للأول قوله :

فقالتْ :على اسمِ اللهِ أمركَ طَاعةٌ　　وإنْ كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعوَّدِ) (٢٦) .

وذكر مواضع أُخرى ، ويبدو أنه أحس المحذوف لذا قال : (وقع في غيره) ، إذ الإحساس قرينة يجلبها الفراغ الذي يخلفه المحذوف ؛ لأن تمام المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف ، لكن ينبغي الاحتراس من جعل المعنى محذوفاً .

فلعل ابن هشام لم يجد قرينة لفظية فقال : (وفي غيره) و(وقع في غير ذلك) ولم يستدل بدليل لفظي على ذلك الذي عبر عنه بـ(غير ذلك) ، وتكرر منه هذا التعبير على الرغم مما عُرف به من عناية بالتقعيد والمعايير ، وقد بدا متردداً فيما قدّره، وظهر ذلك في قوله بشأن الآية : ﴿أأنتم أعلمُ أمِ اللهُ﴾ [البقرة/ ١٤٠] : (فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل لصحة كون (أعلم) خبراً عنهما) (٢٧) ، وقال : (ولمّا أنت أعلم ومالك ، فمشكل ؛ لأنه إن عطف على (أنت) لزم كون أعلم خبراً عنهما أو على (أعلم) لزم كونه شريكه في الخبرية ... وإن قدر مبتدأ حذف خبره ، لزم كون المحذوف أعلم ، والوجه فيه أن الأصل (بمالك) ثم أُنيبت الواو مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي ، لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو : ﴿وأرجلَكُمْ﴾ [المائدة / ٦] ، فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ، ونظيره (بعت الشاة شاةً ودرهماً) ، والأصل : شاةً بدرهم) (٢٨) ، وقد تبدو مسألة إبدال حرف بحرف غريبة لمَا يعقب ذلك من تغيُّر في الرتبة والموقع ، ولعل

التوجيه الملائم أن جملة(أنت أعلم) مستقلة ومكونة من مبتدأ وخبر ، وأن الخبر(أعلم) أفاد العموم وأفاد وصف المبتدأ بوساطة الإخبار بـ (أفعل) التفضيل للمبالغة ولإنشاء مقدمةٍ ملائمة ، إذ المقام ينسجم مع الإخبار بـ (أفعل) التفضيل ، ثم جاءت جملةٌ مستقلة هي (ومالُك) على تقدير (وهذا مالُك) فالمعنى الذي يربطهما هو: أنت أعلم مطلقاً ، وأنت موصوف بذلك ، وهذا مالك ، أي: الأولى أن تكون أعلم بمالِك ، وبهذا تنتفي الحاجة إلى القول بالإبدال ، أمَّا التشاكل اللفظي فيصعب قبوله ؛ لأننا ازاء تغيرات في الرتبة والوظيفة وليست المسألة كالفواصل والسجع والقوافي ، وقياس المسألة على قول العرب : (بعت الشاةَ شاةً ودرهماً) يفتقر إلى التشابه بين المسألتين ؛ لأن الفعل (بعتُ) أدى معنى التبادل وكأن المنشئ قال: أعطيت شاةً وأخذت درهماً ، فضلاً عن دلالة الفعل والواو على رتابة الفعل وتكراره وسرعة الحدث .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك : (وما عُلِم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وقد يجب ... أمَّا حذفه وجوباً فإذا أُخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح ، نحو: الحمد لله الحميدُ ، أو ذم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُ المؤمنين ، أو ترحم نحو: مررت بعبد المسكينُ ، أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة ، وقوله:

فَقَالتْ حَنَانُ : مَا أَتى بِكَ ههُنا ؟

التقدير : أمري حنان ، وأمري سمع وطاعة ، أو بمخصوص بمعنى (نعم) و(بئس) مؤخر عنهما ، نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو) (٢٩)، وقول ابن هشام بالحذف الواجب متوافر عند النحويين ، ولعله ناشئ من التلازم بين البنية والمعنى ففي قولنا : الحمد لله الحميدُ ، لا يوجد محذوف قد وجب حذفه ؛ لأن المحذوف عمدة ، أي : لابد منه ، فكيف يحذف وجوباً ما وجب وجوده ؟! إذ مؤدى ذلك القولِ أن ينقض آخرُ القاعدة أولَها ، ولعل الفراغ الذي يحسه المتلقي له أثر في هذا التوجيه ، وقولنا : مررت بعبد المسكينُ ، فإن كلمة (المسكين) لا تتصرف لغير (عبد) وهي مساوية له من جهة الدلالة الأولى ، أي : الدلالة على الذات المقصودة بالإخبار ، لذلك قد يسوغ القول بعدم الحذف ، أمَّا الترحم فملازم للسياق وهو المرتكز والباعث الذي نتج عنه القول ، فضلاً عن دلالة المقام والمناسبة لأن كلمة(المسكين) قد تدل في مقام آخر على التهكم ، كما نصنع في العامية عندما نقول : فلان

مسكين ، ونقصد وصفه بالدهاء ، فلم يمنع الترحم ظهور المبتدأ ولم يوجب حذفه ، بل هو نتيجة الكلام كله ، وربما كان الحذف في كلمة (مسكين) سببَ القول بمبتدأ محذوف ، ولكن الرجوع بالرفع في هذا المثال وشبهه إلى الإسناد ، يجعله معلَّلاً بالإسناد ، أعني أن الإسناد موجود على الرغم من القول بمبتدأ محذوف ، وقد أشار سيبويه إلى اثر المعنى في تكوين الكلام بقوله : (وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت: عبد الله وربي ، كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت ، فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيدٌ وربي ، أو مسست جسداً ، أو شممت ريحاً ، فقلت : زيدٌ ، أو المسك ، أو ذقت طعاماً فقلت : العسل) (٣٠) ، وهذا فهم رصين ممن غاص في أعماق اللغة ووصل إلى ذخائر الكلام.

فلم ير سيبويه محذوفاً إذ قال: (كأنك قلت) ، وبقي ابن هشام ممسكاً بالدليل اللفظي في قوله : (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ [الذاريات/ ٢٥] أي:عليكم أنتم ، وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه) (٣١).

حذف الفعل :

قال ابن هشام في حذف الفعل : (يطرد حذفه مفسراً نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة / ٦] ، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق/ ٢] ، ﴿قُل لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء / ١٠٠] ، والأصل : لو تملكون تملكون ، فلمَّا حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشري ، وأبو البقاء ، وأهل البيان) (٣٢).

ولا بأس بالإشارة إلى أن ابن جني كان قد فصَّل القول على الرغم من أنه لم يغادر المعيارية في قوله : (حذف الفعل على ضربين : أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ، وذلك نحو : زيداً ضربته ؛ لأنك أردت : ضربت زيداً، فلمَّا أضمرت (ضربت) فسرته بقولك : ضربته ... والآخر أن تحذف الفعل وحده... وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به ، وذلك نحو قولك : أزيدٌ قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل ؛

لأنك تريد : أقام زيدٌ ؟ فلمّا أضمرته فسرته بقولك : قام ، وكذلك ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق / ٢])[٣٣] .

إن هذه الآراء التي يتفق بعضها مع بعض ، والتي قد تكون مختلفة مع جوهر اللغة ، لهي من الآراء الغريبة ؛ لأن التقديم والتأخير أوضح من أن يُدَل عليهما ، فلا إضمار في تلك الشواهد والأمثلة ، فضلاً عن أن الذوق العربي لا يستسيغ مثل : أقام زيد قام ؟ ولا مثل : لو تملكون كنتم تملكون ، وربما كان السبب في ما ذهبوا إليه أنهم ألزموا أنفسهم بقاعدة تنص على اختصاص بعض من الأدوات ــ مثل أدوات الشرط ــ بالدخول على الأفعال ، وقاعدة عدم جواز تقدم الفاعل على فعله ، وعندما وجدوا شواهد قرآنية وغير قرآنية التمسوا مخرجاً فكان مهربهم التأويل ؛ لأن قوله تعالى:﴿ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة / ٦] أصله : إن استجارك أحد من المشركين فأجره ، والذي حدث أنْ تقدم الفاعل ، فليس ثمة شئ محذوف ، ولو حاولنا أن نعيد المحذوف إلى مكانه لصار النص غير مقبول ، وقد كان وراء تقدم الفاعل أسباب بيانية منها العناية بالفاعل لندرته ، إذ يُعدُ مجيء أحدِ المشركين ليستجير بالنبي أمراً نادراً ؛ لأن العلاقة بين الاثنين علاقة عداء ، فضلاً عمّا في الاستجارة بالنبي من تعزيز لقوته السياسية ، وهذا لا يريده المشركون ، ولا بأس بأن نذكُر بأن الاستجارة أمر مألوف في الجزيرة العربية يومذاك ، فضلاً عمّا ذكر فإن قوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، [التوبة / ٥] ، فيه عموم يحتاج إلى تخصيص، وقد تم تخصيصه بقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ؛ لأنه مبدوء بلفظ (أحد) ، وإخال أن حمل الآية على عدم حذف الفعل يجعل تلقيها بوصفها خطاباً أمراً ميسوراً ، إذ بدلاً من أن نقدّر فعلاً محذوفاً ونحمل أنفسنا على تصديق الحذف ونحمل أذواقنا على الإحساس بجمال الأداء المصحوب بالحذف ، يجدر بنا أن نبحث عن أسباب التقديم والتأخير ، وأن نرصد حركة السياق والمفردات وتكوُن البنية .

وقال ابن هشام : (وأتى حذف الفعل في غير ذلك نحو: ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء / ١٧١] ، أي : وآتوا خيراً ، وقال الكسائي : يكن الانتهاء خيراً ، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة ، و(خيراً) نعت لمصدر محذوف ، أي : انتهاءً خيراً ، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الحشر / ٩] ، أي : واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم)[٣٤] .

يظهر لنا أن هناك أكثر من توجيه ، وهذا يعني أن هذه المواضع تعدُّ من المتغيرات على وفق مقتضى المعنى ، فقوله تعالى: ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ قد وجِّه في أكثر من اتجاه ، إذ رأى الكسائي (ت ١٨٩هـ) المحذوف (يكن الانتهاء) ، أمَّا الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقدَّر مصدراً (مفعولاً مطلقاً) ، وذهب ابن هشام إلى أن المحذوف فعل تقديره(وآتوا) ، بيد أن ما قدَّره ابن هشام والفراء يبدو بعيداً ؛ لأن الفعل على تقدير ابن هشام ضعيف الصلة بشبه الجملة ؛ لأن نص الآية : ﴿ فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهوا خيراً لكم إنما الله إلهٌ واحدٌ ﴾ [النساء / ١٧١] ، ولو أخذنا برأي ابن هشام لكان تقدير الآية: ولا تقولوا ثلاثة انتهوا وآتوا خيراً لكم إنما الله إله واحد ، في حين أن النص بصدد القول بالإيمان .

حذف المفعول به :

قال ابن هشام في حذف المفعول به : (يكثر بعد لو شئت ، نحو: ﴿ فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ [الأنعام / ١٤٩] ، أي : فلو شاء هدايتكم ، وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو : ﴿ ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ﴾ [البقرة / ١٣] ، أي : إنهم سفهاء ونحو: ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون ﴾ [الواقعة / ٨٥] ، وعائداً على الموصول نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾ [الفرقان /٤١] ... وجاء في غير ذلك ، نحو: ﴿فمن لم يجد فصيام شهرين﴾ [النساء / ٩٢] ، ﴿ فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴾ [المجادلة / ٤] ، أي: فمن لم يجد الرقبة ، فمن لم يستطع الصوم ، ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو : ﴿ قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم ﴾ [يونس / ٧٧] ، أي : هو سحر ... ويكثر حذفه في الفواصل نحو: ﴿ وما قلى ﴾ [الضحى /٣] ، ﴿ ولا تخشى ﴾ [طه / ٧٧] ، ويجوز حذف مفعولي (أعطى) نحو : ﴿فأما من أعطى ﴾ [الليل/ ٥] ، وثانيهما فقط ، نحو: ﴿ ولسوف يعطيك ربك ﴾ [الضحى/ ٥] و أولهما فقط خلافاً للسهيلي نحو : ﴿ حتى يعطوا الجزية ﴾ [التوبة / ٢٩]) (٣٥).

ذكر ابن هشام مواضع الحذف من دون استدلال أو تحليل ، ولا بأس بالإشارة إلى أن ابن جني قال في الشأن نفسه : (وقد حذف المفعول به نحو قوله تعالى : ﴿ وأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل / ٢٣] ، أي : وأُوتيت منه شيئاً) (٣٦) ، يبدو أن ابن جني يحكّم ذوقه في المسألة ؛ لأن الآية التي استشهد بها لا تحتاج إلى تقدير مفعول به محذوف ؛ لأن السياق كاشف عن المعنى ، ولعل الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) كان أقرب الى المعنى بقوله: (اعلم أن المفعول به يحذف كثيراً...وما حذف من المفعول به فهو على ضربين: إمَّا منوي كما في قوله تعالى: ﴿ فيغفر لمن يشاء ﴾ [البقرة / ٢٨٤] ، أي : لمَن يشاؤه ، أو غير منوي وذلك إمَّا لتضمين الفعل معنى اللازم ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور / ٦٣] ، أي : يعدلون ... وإمَّا للمبالغة بترك التقييد) (٣٧) ، وأغلب الظن أن المبالغة التي قال بها هي السبب في انتقال الفعل من حقل دلالي إلى آخر ، وقد أشار الاسترابادي إلى هذا عندما قال بتضمن الفعل المتعدي معنى اللازم ، وهو قول نفهمه فهماً مؤسساً على تحوّل البنية من حقل إلى آخر ، والذي يسمَّى تعدد المعنى الوظيفي للبنية نفسها ، كتحول الفعل (يشكر) من حقلٍ دلالي (حقل الفعلية) إلى حقلٍ دلالي آخر عندما يصير علماً لشخص ، وأغلب الظن أن ابن هشام قد أحس هذا التحوّل ؛ لأنه قد حدَّد طائفةً من المواضع تحديداً مفصلاً بوساطة العلامات المرشدة إليها ، كما في حال (لو شاء) إذ العلامة هي الأداة (لو) و الفعل (شاء) ، وكذلك في حال مقول القول ، والفواصل ، والموصول وعائده ، بيد أنه لم يحدد المواضع الأخرى ، واكتفى بالقول : (وجاء لغير ذلك) ، وأستطيع القول : إن الحذف ــ عامة ــ له ضابط هو قاعدة ما دل عليه دليل ، لكن الدليل على أنماط ، فقد يكون لفظياً ، وقد يكون معنوياً ، وقد يقرب المعنوي من حدود عدم الحذف بل قد يكون كذلك ، واعني بالمعنوي مقتضيات السياق والمعنى العام وما يراد من وراء الكلام ، ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الدلالة تتسع للبنى المفردة والمركبة كلها وأنها بذاتها دليل غير مشوب على ما يسمَّى بالمحذوف الذي يتحول بحذفه إلى معنىً منشود ، ولا يصح أن نقول بأن المعنى هو المحذوف ، كما قال كثير من النحويين ، أو وقعوا فيه ومنهم ابن هشام.

وما ذكره ابن هشام لا يعين على جلاء حذف المفعول الذي يعتمد على فهم وظيفة الفعل وتعديه ولزومه ، وهو ما لا يدرك بالوسائل المعيارية أو على وفق منهج التقعيد ، وإنما يتسنى للباحث الوصول إليه بمعرفة أثر الفعل في أداء المعنى ، فهذه هي الطريق التي تنتهي بنا إلى حقيقةٍ مفادها أن كل فعل في العربية يعدُّ فعلاً متعدياً ، بيد أن هذا التعدي وذلك اللزوم ليسا على وفق المفهوم السائد من نصب المفعول وعدمه وإنما المقصود أن الفعل يفتح مجالاتٍ مختلفة منها ما يلازم الفعل ملازمة ذاتية ، كملازمة الضوء والحرارة للشمس عند إشراقها ، كما هي الحال في مجال الفاعل ، وربما كانت هذه الملازمة سبباً في أن عُد المفعول به فضلة .

فكلُّ فعل متعدٍ ، وأولُ مصداقٍ لذلك تعديه للفاعل ، ولابد من الإشارة إلى أن تعدي الفعل إلى الفاعل أدى إلى ظهور اثر الفعل من جهة الرتبة والإعراب في المجالات التي تتلو مجال الفاعل ، فصارت بعض من الأفعال ناصباً لمفعولٍ واحد وبعضها لمفعولين وهكذا.

وقد يسوغ لنا عدم الاتفاق مع ابن هشام بشأن قوله تعالى: ﴿ ولوشاءَ اللهُ لهداكُمْ أَجمعِينَ ﴾ ، إذ قال بمفعول به محذوف تقديره(هدايتكم) وأحسب قوله تأويلاً للآية يرتكز على الفعلين (شاء) و(هداكم) ؛ لأنه رأى الفعل (شاء) متعدياً ، بيد أنه لم ينصب مفعولاً بعده فاضطر ابن هشام إلى تقدير مفعول به محذوف نزولاً عند المعايير ، وقد استعان على تقدير المحذوف بالفعل المذكور(هداكم) فقدَّر(هدايتكم) ، ويلوح لي أن ما قام به ابن هشام لا يخرج عن حدود اللفظ والرتبة والبناء الخطي المتعارف عليه عند النحويين .

وأعتقد أن معرفة معنى الآية ينطلق من محاولة الإجابة عن السؤال : لماذا لم يقل الله تعالى : لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ؟

لعل معرفة معنى الآية لا يؤسس على معرفة المفعول المحذوف ، وإنما يؤسس على معرفة الفرق بين أداء المعنى باستعمال الفعل منفرداً ، وبين أدائه باستعمال الاسم (المصدر) ، فثمة فرق بين الاثنين ؛ لأننا عندما نقدر مفعولاً كما زعم ابن هشام سنقع في المشكل لا محالة ؛ لأن الله تعالى قد شاء هدايتنا ، بل قد شاء هداية الكائنات جميعاً منذ أن أوجدها إذ قال تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجدَيْنِ ﴾ [البلد / ١٠]

، وقال: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ﴾ [الإنسان / ٣] ، وقال : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس / ٧، ٨] ، وقال: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ [النور /٤١] ، لكن هذه الهداية منوطة بالأسباب الطبيعية التي ينبغي للإنسان أن يأخذ بها .

فالله لم يشأ أن نكون مهتدين هداية تكوينية لأنها تستلزم بطلان الثواب والعقاب فلو قال تعالى : لو شاء الله هدايتكم ، لكان المعنى أن الحق تعالى لو شاء هدايتكم بالأسباب الطبيعية مهما كانت مصادرها لفعل ، وقد ذكرنا أن الله قد شاء ذلك ، أمَّا قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ ﴾ ، فمعناه أن الله لو شاء هدايتكم هداية تكوينية يكون هو مصدرها فحسب لفعل ، وهذا لم يفعله الحق تعالى ولم يشأه ؛ لأن لازمه بطلان الثواب والعقاب كما تقول لشخص معين : أُريد رشدك ، وفي أُخرى تقول له : أُريد لأرشدك ، فالأُولى تعني أنك تريد رشده مهما كان مصدر الرشد ، والأخرى تعنى أنك تريد رشده وأن تكون أنت مصدر هذا الرشد .

قال صاحب الميزان : (إن الحجة هي لله عليكم فإنه لو شاء لهداكم أجمعين وأجبركم على الإيمان وترك الشرك والتحريم وإذا لم يجبركم على ذلك وأبقاكم على الاختيار فله أن يدعوكم إلى ترك الشرك والتحريم ، وبعبارة أخرى يتفرع على حجتكم أن الحجة لله عليكم لأنه لو شاء لأجبركم على الإيمان فهداكم أجمعين) (٣٨) .

حذف الشرط وجوابه :

قال ابن هشام : (هو مطرد بعد الطلب ، نحو : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران / ٣١] ، أي : فإن تتبعوني يحببكم الله ، ﴿ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ ﴾ [مريم / ٤٣] ، ﴿ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾ ، [إبراهيم / ٤٤] ، وجاء بدونه** نحو: ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت / ٥٦] . أي: إن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها ، ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ [الشورى/ ٩] أي : إن أرادوا أولياء بحق ، فالله هو الولي) (٣٩) .

يظهر أن ابن هشام قد جعل التفسير محذوفًا في بعض من الآيات ، ولابد من الإشارة إلى أن مسألة تحقق الشرط وارتكاز تحقق الجواب عليه لا يقتصر على اعتماد أسلوب الشرط فحسب ، فالطلب في الآية الأولى يتضمن هذا ، فضلاً عن دلالة الطلب على الوجوب من جهة التكليف وهو أمر غير

العدد الثاني/ ٢٠٠٦

لازم في الشرط المباشر ، فقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعوني ﴾ أمر وجوبي ، أمّا قوله تعالى: ﴿ يُحبِبكُمُ اللهُ ﴾ فهو جواب طلب ، وربما لا يوجد سبب لتحويل أسلوب الطلب المباشر وجوابه إلى أسلوب الشرط مادام الجواب موجوداً وتم إنجازه بالطلب ، ومن الباحثين من يرى الشرط في أسلوباً مستقلاً يمكن أن يقال فيه : إنه لا يدخل في واحد من قسمي الكلام عند علماء المعاني : الخبر والإنشاء(٤٠) ، أمّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَرضي واسعةٌ فإِيّايَ فاعبُدونِ ﴾ ، فقد قال ابن هشام بخلوه من الطلب ، والذي نرجحه خلوه من الشرط المباشر ، لذا لا مجال للقول بشرط محذوف ولاسيما ما قدّره ابن هشام يعد تفسيراً للآية وليس شرطاً محذوفاً ؛ لأن المحذوف في رأيه(فإن لم يتأتَ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها) ، وهذا كلام طويل . وينبغي النظر إلى الخبر المشحون بمعاني الحثّ على الهجرة ، كما لا يخفى ما في ذلك من دعوة ضمنية إلى التحرر والانفتاح والانتقال بالعمل من السكون إلى الحركة والتغير . إذ الكلام ذو صيغة خبرية ويخلو من الشرط ، وما قول ابن هشام سوى تفسير ، وقد قال صاحب الميزان : (إن محصل المعنى : إن أرضي واسعة ، إن امتنع عليكم عبادتي في ناحية منها ، تسع لعبادتي أُخرى منها ، فإذا كان كذلك فاعبدوني وحدي)(٤١).

قال ابن هشام في حذف جواب الشرط : (وذلك واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب) (٤٢) ، واستشهد بجملة من الآيات منها قوله تعالى: ﴿ ولو كنتُم في بروجٍ مُشيَّدة ﴾ [النساء /٧٨] ، أي: لأدرككم(٤٣)، والآية الكريمة مسبوقة بقوله تعالى: ﴿ أينما تكونوا يُدرِككُمُ الموتُ ﴾ [النساء / ٧٨] ، فالكلام إخبار بحتمية الموت لذلك لا تحتمل الآية القول بجواب شرط محذوف.

هوامش البحث

(١) لسان العرب : مادة (حذف) ، وينظر : الخليل : ١٩٥.
(٢) القاموس المحيط : مادة (حَذَفَ).
(٣) دائرة معارف القرن العشرين : ١٣/ ٤١٨ ، وينظر : الخليل : ١٩٥.
(٤) مغني اللبيب : ٢/ ٦٢٣.
(٥) الكتاب : ٣ / ٢٦٩.

(٦) مغني اللبيب : ٢/ ٦٢٤.
(٧) م . ن :٢/ ٦٢٥.
(٨) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ ــ ٣٤٧.
(٩) المفصل : ١٤٣ .
(١٠) مغني اللبيب : ٢ / ٦٢٥.
(١١) م . ن : ٢ / ٦٢٧.
(١٢) الميزان : ١٣ / ٣٤٣.
(١٣) الخصائص : ٢ / ٣٧٢ .
(١٤) الكتاب : ١ / ٢٢٠.
(١٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥.
(١٦) ينظر : م . ن : ٢٠٧.
(١٧) مغني اللبيب : ٢ / ٦٢٦.
(١٨) م . ن : ٢ / ٦٢٦.
(١٩) الخصائص : ٢ / ٣٦٨.
(٢٠) شرح المفصل : ٣ / ٥٩ .
(٢١) ينظر : م . ن : ٣ / ٥٨.
(٢٢) اللغة والإبداع : ١١١ . *** لعل الصواب : الأعتيادية .**
(٢٣) المقرب : ٢٤٩ .
(٢٤) ينظر : النحو والدلالة : ١٣٥ ــ ١٣٦.
(٢٥) مغني اللبيب : ٢ / ٦٢٨.
(٢٦) م . ن : ٢ / ٦٣١ .
(٢٧) مغني اللبيب : ٢ / ٦٣٠.
(٢٨) م . ن : ٢ / ٦٣٠ ــ ٦٣١.
(٢٩) أوضح المسالك : ٤٣. تمام البيت : **أذو نسب أم أنت بالحي عارف**
(٣٠) الكتاب : ٢ / ١٣٠.
(٣١) شرح قطر الندى : ١٧٢.
(٣٢) مغني اللبيب : ٢ / ٦٣٢.

(٣٣) الخصائص : ٢ / ٣٨١ ــ ٣٨٢.

(٣٤) مغني اللبيب : ٢ / ٦٣٢.

(٣٥) م . ن : ٦٣٣ ــ ٦٣٤.

(٣٦) الخصائص : ٢ / ٣٧٤ .

(٣٧) شرح الكافية في النحو : ١ / ١٣١.

(٣٨) الميزان : ٧ / ٣٨٩.

(٣٩) مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٦ .** **لعل الصواب : من دونه .**

(٤٠) ينظر : نحو التيسير : ٩٣.

(٤١) الميزان : ٢١ / ١٤٩.

(٤٢) مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٧ .

(٤٣) م . ن : ٢ / ٦٤٧.

الخاتمة

انتهت بنا هذه المسيرة المتواضعة إلى نتائج هي : ــ

١ ــ إن ثمة خلطاً بين المجاز والحذف ، والذي أظنه أنهما مختلفان ، إذ قد ينشأ الحذف من العرف اللغوي السائد ، كجواب من سأل : **مَن جاء ؟** إذ نقول: **زيدٌ** ، أي: **جاء زيد** فقد حذف الفعل لشيوع هذا الاستعمال ، أمَّا المجاز فهو أسلوب بياني تتقاسمه فنون البلاغة.

٢ ــ يعتمد الحذف على القرائن التي منها القرينة المعنوية ، ونقصد بها إحساس المتلقي بوجود فراغٍ فاصلٍ بينه وبين المعنى ، ولم يحظ هذا الجانب بنصيب وافر من الاهتمام لدى النحويين ومنهم ابن هشام ، إذ كانت الصدارة للقرائن اللفظية .

٣ ــ لم يكن الحذف في منأى عن آثار الأحكام والمعايير التي عانى منها النحو العربي، كتقدير فعلٍ محذوف بعد أداة الشرط ، فقد كان التشبث بالتقعيد السمة الغالبة على دراسة الموضوع ، ولابد من الإشارة إلى أن ابن هشام لم يلتزم في بعض من المواضع بما ألزم به نفسه كما في قوله: (ينبغي تقليله ــ يعني المقدَّر المحذوف ــ ما أمكن لتقل مخالفة الأصل) ، مغني اللبيب: ٢ / ٦١٥.

فهو لم يلتزم بهذا في تقديره المحذوف في قوله تعالى : ((إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون)) ، إذ لم يكن ما قدّره قليلاً.

٤ ــ كانت دراسة ابن هشام للحذف ذات منحى تفسيري ، وهذا الأمر يستدعي التوفر عليه ودراسته دراسة مستقلة .

قد ظهر لي أن ابن هشام لم يكن ذا منهج س واحد ، فهو تارة يستشهد بآي القرآن الكريم من أجل آية أُخرى ، ويتخذ من القرآن وسيلة للوصول إلى معانيه ، وتارة أُخرى يأخذ بالقياس ، وثالثة يحكِّم إحساسه بالمعنى ، بيد أنه لا يجد قاعدة أو قرينة لفظية تسعفه فيكتفي بالقول: (وقع في غير ذلك) .

مصادر البحث ومراجعه

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هــ) /عُني به عبد المتعال الصعيدي / دار العلوم الحديثة / بيروت / ١٤٠٢هــ = ١٩٨٢ م.
- الخصائص / أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هــ) / تحقيق محمد علي النجار/ نشر دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٩٠م .
- الخليل ــ معجم مصطلحات النحو العربي ــ / الدكتور جورج متري عبد المسيح ، وهاني جورج تابري / ط١ / مكتبة لبنان/ بيروت /١٤١٠ هــ = ١٩٩٠ م.
- دائرة معارف القرن العشرين (النسخة العربية) / اعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد ، وأحمد الشنتناوي ، والدكتور عبد الحميد يونس .
- شرح قطر الندى وبل الصدى/ أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١ هــ) / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر العربي.
- شرح الكافية في النحو / رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي(ت ٦٨٦ هــ) / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٥هــ = ١٩٨٥ م.
- شرح المفصل / موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هــ) / عالم الكتب / بيروت.
- القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هــ) / دار الفكر / بيروت / ١٤٠٣ هــ = ١٩٨٣ م .

- كتاب سيبويه / سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون.
  ج ١ /ط٢/ نشر مكتبة الخانجي بمصر/ ١٩٧٧ م.
  ج ٢ /ط٢/ نشر الهيأة المصرية العامة للكتب / ١٩٧٩ م.
  ج ٣ / نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- لسان العرب / جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ) / طبعة مصورة عن طبعة بولاق / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر / الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع كوستاتسوماس وشركاه.
- اللغة العربية معناها ومبناها / الدكتور تمام حسان / الهيأة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٧٣ م.
- اللغة والابداع – مبادئ علم الأسلوب العربي – / الدكتور شكري محمد عياد / ط١ / ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة المدني / القاهرة / نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- المفصل في علم العربية / أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) / دار الجيل / بيروت.
- المقرب / علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) / تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، والدكتور عبد الله الجبوري / مطبعة العاني بغداد/ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / العراق.
- الميزان في تفسير القرآن / محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢ هـ) / تصحيح وإشراف حسين الأعظمي / ط١(المحققة) / نشر مؤسسة الأعلمي/ بيروت/ ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.
- نحو التيسير – دراسة ونقد منهجي – / الدكتور أحمد عبد الستار الجواري / مطبعة المجمع العلمي العراقي / ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – / الدكتور محمد حماسة/ ط١/ ١٩٨٣ م.